

## متابعة

## حرب يستعدّ لمناقشة «التقاعد والحماية الاجتماعية» فريق موحد من العمال وأصحاب العمل والدولة إلى مجلس النواب

وخصوصاً أن «هناك إمكاناً لإيجاد حلول مناسبة تصب في مصلحة المضمون، إذ يقع علينا واجب اجتماعي سنقوم به على أسس صحيحة وثابتة، فالمشاكل كبيرة وكانت قيد المعالجة، لكننا لم نجد لها الحل، إلا أننا على الطريق».

أما رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، فقد شدّد على أن المطلوب من مشروع القانون أن يوفر طبابة واستشفاء بعد التقاعد «لا أن يكون العامل قد ذهب بعد سن 64 إلى العقاب»، مشيراً إلى ضرورة أن لا يكون المشروع «مخرجاً من نظام تعويض نهاية الخدمة، ويعاقب المضمون من خلال نظام لا يحميه في شيخوخته».

ويعتقد غصن أن ما يعوق المشروع يتعلق أولاً بالشكل الذي انتهى إليه في مناقشات اللجان النيابية المشتركة، «وقد رأى الاتحاد أن هذا المشروع لا يوفر العدالة الاجتماعية ولا شيخوخة لائقة،

وقد طرحت عدداً من المحاذير، أبرزها عدم كفاءة الدولة لمشروع لا يقوم على مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي، نسبة التعويض الذي سيتقاضاه المضمون في نهاية الخدمة غير محددة... هذه الأمور كانت تمثل خطراً على المشروع، ولا بد أن يرفضها الاتحاد، لكننا نعمل على إعادة النظر بها ليكون مشروع القانون عادلاً ويوفر تقاعداً وحماية اجتماعية». ونقل عن حرب موافقته على المبدأ الذي يقول إن مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية يكون من أجل الأجيال القادمة، ولا يكون مشروعاً تلغنه الأجيال اللاحقة».

وكان قد حضر الاجتماعين رئيس مجلس إدارة الصندوق طوبيا زخيا، والمدير العام للصندوق محمد كركي.

(الأخبار)

عليه في اللجان النيابية المشتركة، انطلاقاً من أسباب مختلفة، إلا أن حرب استنتج من ورشة العمل التي عقدتها وزارة العمل أخيراً، أن هناك نقاطاً مشتركة بين العمال وأصحاب العمل في مواضيع تتعلق بالضمان الاجتماعي، ولا سيما مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، وبالتالي يرى أن «هناك فرصة كبيرة لإقرار مشروع القانون»، ويأمل أن يسهم «الجو السائد في عملية المباحثات الجارية والنقاشات والاستعداد الموجود لدى كل الأطراف في تحقيق هذا الإنجاز»، معلناً أنه يطمح إلى «تحول أطراف العقد الاجتماعي من أطراف متناقضة إلى شركاء في العقد الاجتماعي بهدف توفير حياة أفضل

قال وزير العمل بطرس حرب، بعد اجتماعين عقدهما مع كل من الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، إنه يسعى إلى «إعادة إطلاق مشروع الرعاية الاجتماعية والتقاعد على أساس الاتفاق على المواضيع الخلافية التي كانت سائدة»، مشيراً إلى توافق على خطة تأليف فريق عمل موحد من العمال وأصحاب العمل بالإضافة إلى الدولة، لمعالجة النقاط الخلافية بشأن مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية.

وأوضح حرب بعد لقائه الهيئات الاقتصادية بحضور الوزيرين عدنان القصار وفادي عبود ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه والأمين العام للجمعية مكرم صادر، أن البحث تركز على قانون التقاعد والرعاية الاجتماعية، إذ إن البدء «بتنفيذه أهم إنجاز اجتماعي منذ عقود»، لافتاً إلى التوصل «بعد بحث طويل وعلمي وموضوعي، إلى تصور للمشاكل العالقة التي يجب معالجتها والاتفاق بشأنها مع فريق العمال»، مؤكداً أن هذه اللقاءات هي عبارة عن محاولة لتقريب وجهات النظر في القضايا الخلافية.

وبعد لقائه الاتحاد العمالي العام، قال حرب إن الهدف من اللقاءات «إعادة إطلاق مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية، الذي توقف في اللجان النيابية، فإذا تعاوننا على حل القضايا العالقة منه، يمكن أن ننتقل من المجلس، فلا نعود إلى الوراء، ونسرع الخطى لإقراره بما يضمن للبنانيين رعاية صحية في الشيخوخة، ورعاية اجتماعية من خلال معاش التقاعد بعد بلوغ سن الـ 64».

والمعروف أن مشروع القانون كان موضع نقاش بين العمال وأصحاب العمل، علماً بأن الطرفين رفضا التعديلات التي أدرجت

### محاولة للاتفاق على المواضيع الخلافية التي كانت سائدة

للمواطن». ويراهن حرب على «الجهود التي تبذل بالتعاون مع الأصدقاء المعنيين، بوجود إمكان للتوصل إلى اتفاق وإقرار المشروع في مجلس النواب. هناك مطبات ونقاط خلافية، إنما خلال فترة غير بعيدة يمكن أن نحلها».

وكان القصار قد أوضح، باسم الهيئات الاقتصادية، أن التعاون مع الاتحاد العمالي يهدف إلى إيجاد الحلول اللازمة للمشروع،

### على الدولة أن تكون مستعدة للبناء وتأجير بيوت عادية بإيجارات رخيصة مرتبطة بدخل الأفراد

استكمال الشهر من دون الاستدانة من أصدقائي وعائلتي».

الخبير الاقتصادي غسان ديبية، بلفت إلى وجود مشكلة حقيقية تتعلق بمعدلات الأجور والحد الأدنى للأجر الذي يُعد منخفضاً جداً، وخصوصاً مع ارتفاع أسعار العقارات وانتشار الاحتكاكات وارتفاع أسعار البوربو في مقابل الدولار، ما يرفع أسعار بعض السلع المستوردة، وي طرح إعادة النظر في الحد الأدنى للأجور دورياً أو تعويض خسارته بتقديرات مباشرة.

### التعليم والطبابة

تقول سائلة شاهين (صور 47 عاماً) إن «أولويتي هي التعليم والطبابة، فبسبب الأجور المنخفضة في لبنان لا أستطيع حتى سداد قسط المدرسة الرسمية. أما الطبابة فهي أيضاً مشكلة، فأنا امرأة مريضة ولا أستطيع توفير الأدوية لأنها باهظة الثمن، ولا إجراء الفحوص الدورية للمكبد التي يجب أن أقوم بها». ويشير قاسم سلامة (دير انطار - 24 عاماً) إلى «المعاناة الكبيرة في الدخل إلى المستشفى، وحتى المضمونون يعانون بسبب الذرائع التي تطلقها المستشفيات بعدم وجود أسرة كافية».

حسن ياسمين (بيروت) قال: «أنا أتقاضى نحو ألف دولار. أدفع منه إيجار المنزل ومصاريق ولديني في المدرسة الرسمية يحتاجان إلى الكثير من اللوازم، وبالتالي إذا تعرض أحد أفراد عائلتي لأي أنتكاسة صحية يصبح وضعي محرجاً، فلا أمك المال لإدخالهم إلى المستشفى، وليس مصراًحاً عني لدى الضمان لكي يغطي تكاليف المستشفى».

### باختصار

#### اعتصام في بريتل احتجاجاً على انقطاع الكهرباء

نغذ عشرات المواطنين عند المدخل الجنوبي للبلدة، بعدما تبين أن الانقطاع المتكرر سببه أن محوّل الكهرباء لا يتحمل استهلاك أكثر من 400 منزل، إضافة إلى عشرات المؤسسات التجارية والصناعية. وأكد المتحدث باسم المعتصمين، أحمد صالح، أن الوضع في الحي لم يعد يطاق، في ظل الانقطاع المستمر للكهرباء، حيث لم تنفع كل المراجعات لمؤسسة كهرباء لبنان من أجل تغيير المحوّل القديم. وقال إن «انقطاع الكهرباء يعني انقطاع المياه، لأن الحي يشرب من مياه الآبار، إضافة إلى تعطّل مصالح المواطنين». وناشد وزير الطاقة جبران باسيل التدخل لحل المشكلة.

#### الحكومة ماضية في خطط خصخصة الاتصالات والكهرباء

هذا ما شدّد عليه وزيرة المال ربا الحسن، في مقابلة مع تلفزيون «Reuters Insider»، مشيرة إلى أن عائدات بيع رخصتي الخليوي، التي قُدّرت في عام 2007 بـ 7 مليارات دولار، تعدّ من أعلى التقديرات».

وستساعد الخصخصة، بحسب الحسن، في تسديد جانب من الدين العام، وستحصل «بالتأكيد قريباً، ربما في آخر 2010 أو بداية 2011»، وستشمل أيضاً خدمة الإنترنت السريع، أي الحزمة العريضة (Broadband).

ولفتت الحسن إلى أنه يتعيّن على الحكومة التوصل في مطلع الأسبوع المقبل إلى «تسوية نهائية» لإعادة تمويل سندات دولية بقيمة مليار دولار يحل أجلها في آذار (الأخبار)



(بلال جاويش)

يفترض وجود جهاز فاعل للقيام بذلك، وإدارة حكومية قادرة على تنفيذ عملية تجميد الأسعار، وعدم زيادة الأجور.

### الرواتب منخفضة

ويقول أحمد بزيع (الجنوب 45 عاماً) إنه «يقابل الغلاء الكبير عدم وجود دخل يستطيع مجاراة التطورات الحاصلة في الأسعار، فمثلاً دخلي هو مليون ليرة شهرياً، وعائلتي تتألف من 5 أفراد فكيف من الممكن التوفيق بين هذا الأجر والنفقات المتزايدة؟». ويقول جان مخايل عزيز (سن الفيل - 56 عاماً) إن «قلة فرص العمل والغلاء تؤثر سلباً على معيشته مع أسرته، إذ إن الغلاء يرفع المصروف كثيراً، فيما الرواتب منخفضة جداً، فدخلي لا يتعدى 500 دولار شهرياً، وعائلتي تنفقه كلياً حتى منتصف كل شهر، فأضطر إلى الاستدانة في الأيام الباقية».

علي قانصو (الخيّام 24 عاماً) يشير إلى أن «الغلاء والأجور المنخفضة، كلاهما مشكلة حقيقية، فأنا أتقاضى في الشهر 500 دولار أدفع 300 دولار منهم إيجاراً لمنزلي ولا أستطيع

## رمز "تويوتا" في الدفع الرباعي: Prado 2010 - الأسطورة مستمرة



خفة التحكم بالسيارة بقيادة مريحة لا تشعر بحجم المركبة التي تقودها. بالإضافة إلى ذلك، تؤمن أداء ممتازاً من خلال محرك وناقل الحركة يوفران توازناً جميلاً من قوة الدفع والفعالية من حيث استهلاك الوقود.

تجمع Prado بين العديد من التكنولوجيات المبتكرة التي تدعم القيادة على مختلف أنواع الطرقات وتوفر تجربة راقية في عالم القيادة، على غرار شاشة عرض التضاريس المتعددة الأولى في العالم عبر أربع كاميرات تظهر ظروف الطرقات حول السيارة، ونظام التحكم في الزحف بخيار التضاريس المتعددة، ونظام التعليق التكيفي المتغير (AVS) المزود بنظام التعليق الخلفي الإلكتروني التعديل، ونظام التعليق الديناميكي الحركي (KDSS) الذي يمكن التحكم به إلكترونياً.

أما نظام الإنارة الأمامي التكيفي الذي (AFS) فيحوّل الإضاءة المنخفضة بحسب زاوية توجيه المركبة وسرعتها ما يزيد الرؤية في الاتجاه الذي تسلكه السيارة. كما ان سيارة Prado 2010 مجهزة بـ 10 سادات هوائية لتعزيز حماية الركاب كلهم.

Toyota Prado الجديدة هي سيارة عصرية وقوية وذكية توفر الرفاهية وراحة البال في كل الأوقات وعلى كل الطرقات.

تعلن شركة BUMC وكلاء تويوتا الحصريين في لبنان، عن إطلاق الطراز الجديد من سيارة Toyota Prado 2010. ما زالت سيارة الدفع الرباعي الأصيلية هذه تحافظ على طراز Prado التقليدي الذي يلقي رواجاً كبيراً في ما يزيد عن 170 دولة ومنطقة في العالم، ومنها لبنان، حيث أصبحت Prado أسطورة حقيقية.

يحافظ الجيل الرابع من Prado على الأداء المتميز في القيادة والمناورة والقدرة الوظيفية الأساسية التي تميّزت بها الأجيال الماضية - حتى في أكثر ظروف القيادة قسوة - فيما حسن أداءه على الطرقات المعقدة كما على الطرقات الوعرة، وهو أداء لظالمًا اشتهرت به Prado.

تتمتع Prado بشخصية متميّزة خاصة بها، تميز بين صلابة سيارة رائدة على الطرقات الوعرة وتصميم خارجي راق، وهي تتسجم خير انسجام مع الحياة المدنية. يكشف الطراز الجديد من Prado عن أسلوب حديث وعصري بمخفّف صدمات أمامي صلب، ومصابيح أمامية مسحوبة إلى الورا، وإشارات انعطاف بتقنية LED مدمجة على المرأيا.

أما التصميم الداخلي فيوحى برفاه وجوده السيارات الفخمة والأنيقة. فسيارة Prado مريحة ورحبة بكل الأبعاد، وهي متطورة وعملية ومتعددة الاستعمالات لتلبي كل الحاجات.

Prado 2010 مجهزة بنظام ترفيهي للمقاعد الخلفية (RSE)، إذ إنها مزودة بشاشة فيديو رقمي VGA كبيرة بقياس 9 إنش ونظام صوتي JBL منتشر في مقصورة السيارة عبر 14 مكبراً للصوت ليخلق جوّاً من المساحة الصوتية المعزولة، فيشعر الركاب في المقاعد الخلفية وكأنهم في صالة سينما.

يلاحظ كل من يقود سيارة Prado فوراً القدرة اللافتة على المناورة حتى في الشوارع الضيقة والزوايا الصغيرة. تسمح